الأمم المتحدة S/PV.7702

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٠٢

الثلاثاء، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	(مصر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو
	أنغولا	السيد غاسبار مارتنس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يليتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ميك
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس: عملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/493، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

الرئيس: حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد إيليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيدت روسيا اتخاذ القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦). وفي التصويت، استندنا في قرارنا إلى التقدم الكبير الذي تحقق مؤخراً في اتجاه تسوية النزاع في جنوب السودان، بما في ذلك إنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية. كما نأخذ في الحسبان حساسية الحالة الراهنة والحاجة إلى الدعم الدولي الفعال لعملية السلام في ذلك البلد.

وقد أعربنا مراراً وتكراراً عن القلق من أن الضغط المفرط، لا سيما المطبّق عن طريق الجزاءات، يمكن أن يقوّض هذه الإنجازات ويرسّخ مواقف الأطراف في جنوب السودان. لا يمكن أن تقبل روسيا من حيث المبدأ الحالة حيث يسعى أيّاً كان – ولا سيما عضو من أعضاء مجلس الأمن – إلى استخدام الجزاءات بدلاً من الاضطلاع بالعمل السياسي والدبلوماسي الجاد. ولذلك عارضنا بقوة إدراج حكم في قرار اليوم يحذر من توسيع مجلس الأمن لنظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان في الأشهر المقبلة، بما في ذلك فرض حظر على الأسلحة. ولا ننسينّ احتياجات حكومة جنوب السودان لضمان الأمن والقانون والنظام في البلد.

ويسرّنا أن الحس السليم قد سادَ المجلسَ في نهاية المطاف. غير أن تأييدنا للقرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) ككل لا يعني أننا نتفق مع جميع أحكامه. وللأسف، كما هو الحال في قرارات المجلس الأخرى المتعلقة بجنوب السودان، لم يأخذ واضعو القرار في الاعتبار الشواغل الخطيرة والمنطقية لعدد من الوفود. ونعتقد أنه من غير المناسب – لا سيما في قرار جزاءات فرضها مجلس الأمن – إدراج حكم بشأن استعراض المنظمات غير الحكومية. وهذا الحكم لا يساعد على إعطاء مزايا للمنظمات الأجنبية غير الحكومية فحسب، بل يشوه اتفاق السلام في جنوب السودان.

ولا يمكننا أيضاً تبرير تضمين النص إشارة إلى تقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. إن مجلس الأمن لم يطلب هذه التقارير؛ لقد نقشت في مجلس حقوق الإنسان. ولا علاقة لمحتويات الوثيقة بأسبقية الدور القيادي لمجلس الأمن. كما أننا نشعر بخيبة الأمل بسبب رفض بعض الوفود

أن تدرج في القرار إشارة إلى أهمية المساعدة الدولية في تطبيع الحالة والتغلب على المشاكل الاقتصادية والإنسانية في جنوب السودان. وفي رأينا، ينبغي للشركاء الدوليين ألا يطبقوا الجزاءات فحسب، بل أيضاً الحوافز الإيجابية على جنوب السودان. فلا مصلحة لأحد في انهياره الاقتصادي.

ونأمل أن تؤخذ هذه الشواغل المشروعة في الحسبان في سياق العمل على مشروع قرار جديد بشأن جنوب السودان في تموز/يوليه. وإلا فقد تتعرض للخطر مرة أخرى وحدة المجلس وأداؤه الفعال في جنوب السودان.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد راقب مجلس الأمن الحالة في جنوب السودان عن كثب بشكل خاص خلال هذه الأشهر الثلاثة الماضية. وفي أوائل آذار/مارس، حين آن أوان تجديد الجزاءات المستهدفة التي أنشئت بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، مددها المجلس لمدة ٤٥ يوماً. وقد اقترحنا ذلك النهج غير التقليدي إلى حد ما لأننا أردنا أن نُبقي الحالة المتقلّبة على أرض الواقع قيد الاستعراض المستمر. وفي أوائل نيسان/أبريل، وإذ شهدنا بعض علامات التقدم المؤقت ولكن دون أي حكومة وحدة وطنية، قام المجلس بتمديد الجزاءات لمدة قصيرة أخرى، واعتمدنا في ذات الوقت البيان الرئاسي S/PRST/2016/3، الذي يعزز الخطوات التي يتوقع مجلس الأمن من الأطراف أن تتخذها. وقد أعربنا عن اعتزامنا استعراض التقدم المحرز بشأن تلك النقاط قبل نظر مجلس الأمن في الخطوات المقبلة المتعلقة بنظام الجزاءات. وأخيراً، قبل ما يزيد عن شهر مضى، تشكّلت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، مما أنجز أحد الأحكام الرئيسية للاتفاق المتعلق بتسوية النزاع في جنوب السودان. ومن الواضح، مع ذلك، أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وفي حين أننا اعتمدنا القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦)، الذي يمدد إطار الجزاءات لمدة سنة، فلن نكون أقل يقظة أو تركيزاً على جنوب السودان كما كنا لفترة الـ ٩٠ يوماً الماضية، ولن نكون أقل استعداداً لزيادة أو تعديل نظام الجزاءات حسبما يتطلّب الوضع في الميدان وما يستلزمه سلوك الأطراف. لقد شاهدنا جميعاً الكثير من الدماء تراق في جنوب السودان. وقد رأينا القادة يقدّمون السلطة على السلام، وشهدنا الآثار الإنسانية الحقيقية جداً لسياساتهم الجبانة. وكما ذكر الأمين العام، لقد تعرّض شعب جنوب السودان إلى ”الخيانة على يد من يفضّلون السلطة والمكاسب على الناس“. وتابع كلامه مشيراً إلى ”فساد هائل“.

وليس هناك وقت لتأخير التصدي لهذه التحديات. وقد حان الوقت للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الذي يتضمن، كما أكد مجلس الأمن اليوم، إنشاء المحكمة المختلطة والآليات المبينة في الفصل الخامس من الاتفاق بغية مساءلة أولئك الذين كلّفت أفعالهم الكثير – بل أكثر مما يجب – من الأرواح دونما داعٍ لذلك. إن قرار اليوم ينبغي أن يُذكّر قادة جنوب السودان بأنه لا يوجد مسار آخر ولا أي خيار آخر سوى التنفيذ الكامل والسريع لاتفاق السلام.

وإن عودة رياك ماشار، وتعيينه في منصب النائب الأول للرئيس، وما أعقب ذلك من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية هي بالفعل خطوات هامة إلى الأمام، ولكنها ليست سوى بداية طريق طويل نحو السلام والتعافي، وطريق طويل نحو العدالة. وما دام لا يُحرَز تقدم ملموس بشأن العناصر الأساسية الأخرى من اتفاق السلام – الذي يشمل التمسك بوقف إطلاق النار، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، وإنهاء الهجمات على العاملين في المجال الإنساني – فسوف تستمر المعاناة الشديدة لملايين مواطني جنوب السودان المتأثرين بهذا النزاع.

ولتوضيح حجم المعاناة، يبيّن تقرير نائب منسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في جنوب السودان أنه كان هناك ما يزيد على ٠٠٠ ٧ من الوفيات جراء العنف في سنة واحدة

في خمس مقاطعات فقط بولاية الوحدة في جنوب السودان. وفي خمس مقاطعات فقط من ولاية واحدة بجنوب السودان وفي سنة واحدة فقط، كان هناك من الوفيات جراء العنف ما يساوي عدد الوفيات الحاصلة في جميع أنحاء اليمن منذ آذار/مارس ٢٠١٥. كما خلصت دراسة استقصائية أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن مستويات الاكتراب التالي للصدمة توازي ما يوجد في بعض أسوأ مناطق النزاعات في التاريخ الحديث.

ويجب على قادة جنوب السودان أن يضاعفوا جهودهم لبناء مستقبل أفضل لشعوبهم عن طريق التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، بما في ذلك ركائز الإصلاح الأربع، وصياغة دستور دائم واعتماده، وإعادة هيكلة القطاع الأمني، وإنشاء الإدارة الشفافة للأموال العمومية، والنهوض بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك المصالحة الحقيقية والمساءلة.

وفي الوقت نفسه، علينا، بصفتنا أعضاء مجلس الأمن، أن نجدد التزامنا بالرصد الدقيق للحالة في جنوب السودان، بما في ذلك المعلومات التي تلقيناها من فريق الخبراء بشأن تدفق الأسلحة التي تشكل تهديدا خطيرا لنجاح اتفاق السلام ولاستقرار جنوب السودان والمنطقة. وفي ضوء إبلاغ فريق الخبراء بأن الطرفين يواصلان شراء الأسلحة حتى بعد توقيعهما على اتفاق السلام، من الأهمية بمكان أن مجلس الأمن في القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) طلب تقريرا خاصا من فريق الخبراء عن شراء الأسلحة منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وعلينا أن نواصل مراقبة هذا الأمر بشكل وثيق، ولا بد أن نواصل التمسك بمسؤوليتنا عن استخدام المجموعة الكاملة للأدوات المتاحة لنا حين يكون اتخاذ ذلك الإجراء ضروريا من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أتوجه بالشكر إلى وفد الولايات المتحدة على جهوده خلال التفاوض على قرار المجلس الذي تم اتخاذه منذ قليل بشأن تحديد نظام العقوبات في جنوب السودان. كما أتوجه بالشكر إلى الوفود التي شاركت بشكل إيجابي خلال المفاوضات وتقدمت بتعديلات أدت إلى تحسين النص وبالتالي اعتماده بإجماع الآراء. لقد أوضحت المفاوضات على القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) دعم أعضاء المجلس لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المشكلة في نيسان/أبريل الماضي وترحيبهم بالدور المحوري الذي قام به الرئيس كوناري، مبعوث الاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان، من أجل تشكيل تلك الحكومة وتطلعهم إلى التنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان.

وأود تأكيد موقف بلدي إزاء ضرورة دعم المجتمع الدولي بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان لتجاوز التحديات السياسية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها ومساعدتها في التنفيذ الكامل للاتفاق لحل النزاع في جنوب السودان. وفي هذا الصدد، أود تأكيد أهمية التعامل بشكل دقيق مع نظم العقوبات بدون إفراط، خاصة وأن تحديد العقوبات وتوسيع نطاقها ليسا الوسيلة المثلى للتعامل مع النزاع في هذه المرحلة التي تشهد تقاربا بين أطراف النزاع إذ يتعين على المجلس توجيه إشارات إيجابية وتقديم مبادرات تشجيعية لجنوب السودان لضمان استمرار الزخم الإيجابي لتسوية النزاع وتنفيذ الاتفاقات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إعطائي الكلمة للتكلم بشأن هذه المسألة الحيوية المتصلة ببلدي. وبما أن هذه المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم ووفد بلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو، وبالرغم من أن هذه التهنئة تأتي في وقت متأخر من الشهر، إذ لم يتبق سوى بضع ساعات من رئاستكم، فإنني أود أن أؤكد لكم على كامل دعم بلدي وتعاونه.

كما أود أن أشكركم وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لمخاطبتكم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية لبلدي.

واليوم، إذ يجدد مجلس الأمن ولاية نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان لمدة سنة أخرى قبل لحظات باتخاذ القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦) فإن طرفي حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، بعد التوقيع على اتفاق السلام وتنفيذه، اختارا التنفيذ الكامل لاتفاق السلام وبدء عهد جديد من السلام والاستقرار في البلد.

لقد التزمت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، منذ إنشائها في الشهر الماضي، بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام في مجمله. وشكل مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لجنة وزارية تقنية للنظر في مسألة الولايات الـ ٢٨. كما وافق مجلس الوزراء على إنشاء مواقع لتجميع المتمردين السابقين في منطقتي الإستوائية الكبرى وبحر الغزال الكبرى، حيث لا يوجد أي تمرد.

وستساعد مواقع تجميع المتمردين السابقين في تنفيذ الوقف الدائم لإطلاق النار، وتحسين الحالة الأمنية في البلد والنهوض بأعمال إصلاح قطاع الأمن. وتجري حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية التحقيق في الانتهاكات المتكررة التي ارتكبت في المنطقة الاستوائية الكبرى وأجزاء أخرى من البلد، بغية التحقق مما إذا كانت العناصر مسؤولة أو غير مسؤولة عن تلك الحوادث وعن تعطيل تدفق حركة المرور بين الولايات بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وهذه تطورات جديدة سيجري تناولها. وتدل هذه الخطوات على التزام الطرفين بالتنفيذ الكامل للاتفاق.

ومنذ التوقيع على اتفاق السلام في العام الماضي، الذي أعقبه تشكيل الحكومة قبل شهر، دأب فخامة الرئيس سلفا كير ميارديت باستمرار على الكلام عن ضرورة تعزيز روح المصالحة والصفح فيما بين مواطني جنوب السودان. وتشكل العدالة الانتقالية والمصالحة والمساءلة والتعافي جزءا من اتفاق السلام، الذي نحن كحكومة ملتزمون بتنفيذه وفقا للاتفاق.

وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، ألب بعض أبناء جنوب السودان على بعضهم لسبب أو لآخر، ولكن بالرغم من كل ذلك خرجوا منتصرين مع بلد يدعونه وطنا. واليوم، بترك مرارة الماضي وراءنا، نحن مدعوون إلى الشروع في تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة والمساءلة والتعافي من الأحداث التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وينبغي تمكين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وجميع أصحاب المصلحة في جنوب السودان من النظر إلى هذه العملية بطريقة كلية، بمساعدة المجتمع الدولي وشراكته على نحو ما يراه مناسبا أصحاب المصلحة من جنوب السودان. وبهذه الصفة، فإننا سنرسي أساسا قويا ومستداماللعدالة الانتقالية والمصالحة والمساءلة والتعافي، سيستمر لمدة ٣٠ شهرا من التوقيع على اتفاق السلام.

وننوه مع شعور كبير بخيبة الأمل إلى أن القرار الذي اتخذ اليوم لا يعترف بالحق السيادي لحكومة جنوب السودان في ممارسة حقها الدستوري الوطني في تنظيم وإدارة شؤونها بالذات بدون تدخل من مجلس الأمن. وبالرغم من الاتفاق، يشير القرار إلى استعراض مشروع قانون المنظمات غير الحكومية. و لم يعترض على مشروع القانون أصحاب المصلحة في جنوب السودان؛ فهم يحترمون مشروع القانون في مجمله لأن الحكومة قدمته من خلال المشاورات والعملية التشريعية. ولذلك، فإن مشروع القانون شامل وقادر على معالجة المشاكل داخل إدارة الشؤون الإنسانية في البلد. وندعو مجلس الأمن إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في معالجة المسائل المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية. وسيجعل مشروع قانون المنظمات غير الحكومية من النشاط الإنساني في جنوب السودان عملية شاملة للجميع؛ ويمكنه أن يتجاوز عمر الأزمة الراهنة، وهو يتماشى ويتسق مع أفضل الممارسات الدولية.

والحكومة تمتثل لأحكام الاتفاق ولا تفرض أي قيود على حرية تنقل أو عمل أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ولا تهاجم موظفي أو مرافق الأمم المتحدة أو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي الآونة الأخيرة، أمرت الحكومة بإزالة جميع حواجز الطرق، أينما كانت في البلد، بغية السماح بسهولة تدفق المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة. وما فتئت الحكومة تدعو موظفي البعثة والعاملين في المجال الإنساني إلى التعاون مع الحكومة وتنسيق تنقلاتهم معها من أجل ضمان سلامتهم وأمنهم. وينبغي أن تقدم البعثة أدلة ملموسة ودامغة على خلاف ذلك، إذا كان ثمة أدلة.

لقد فرض القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) جزاءات محددة الأهداف على الأفراد الذين يزعم أنهم يعوقون التسوية السلمية للنزاع في جنوب السودان. ومع ذلك، فإن قرار اليوم يتضمن تساؤلات بشأن تسليح الجيش الشعبي لتحرير السودان. وبما أن جنوب السودان لا يخضع لحظر على الأسلحة أو جزاءات، فإن التشكيك في حقه في امتلاك أسلحة يدعونا إلى التساؤل عن الدافع وراء هذه الصياغة. إن استقرار جنوب السودان في القرن الأفريقي يتوقف على استعداده لحماية نفسه ضد أي عدوان من الداخل أو الخارج. فالمنطقة تغمرها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن المجتمع المدني في جنوب السودان مرادف لنضال شعب جنوب السودان من أجل التحرر، وهو الآن شريك في تنمية جنوب السودان. وبالتالي، فإن أي خلاف بين الحكومة والمجتمع المدني ليس خلافا بين نقضين لا يجتمعان ولا ينبغي النظر إليه كذلك. بيد أننا نختلف بشأن طريقة النظر إلى مسائل الحوكمة، حيث أن المنظمات غير الحكومية يحركها بقدر أكبر جدول أعمال أجنبي. ونحن، كبلد، بحاجة إلى وضع جدول أعمال خاص بنا مصمم لتلبية احتياجاتنا.

وقد أطلقت وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية خطة عملها الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، بمساعدة ودعم من الفريق القطري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي مكتب رئيس جمهورية جنوب السودان، وقع فخامة الرئيس سلفاكير ميارديت والسيدة زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على بيان مشترك يتضمن مجموعات من الالتزامات. وفي أوائل هذا الشهر، زارت السيدة بانغورا جوبا للمتابعة بناء على دعوة من مكتب الرئيس ووافقت على العمل عن كثب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان في وضع خطط عمل وطنية، وفقا للقرارين ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣). وهذه خطوات لمعالجة المسائل المتعلقة مباشرة بالمرأة، بدعم من الأمم المتحدة. ومن ثم، نعتقد أنه ينبغي تشجيع هذه الخطوات بدعم من جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ملزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام. ومع ذلك، فإننا ندعو إلى تعاون المجلس وانخراطه بصورة إيجابية مع الحكومة في تنفيذها لاتفاق السلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.